مدير الصندوق المغربي للتقاعد يرد على عضو مجلسه الإداري

المجلس الإداري لم يسحب سلط المدير العام والحكامة جيدة بالمؤسسة

مدير الصندوق المغربي للتقاعد يرد على عضو مجلسه الإداري

المجلس الإداري لم يسحب سلط المدير العام والحكامة جيدة بالمؤسسة

توصلت العلم «ببيان حقيقة» موقع من طرف السيد محمد العلوي العبدلاوي مدير الصندوق المغربي للتقاعد عما سبق (للعلم) نشره تحت عنوان «أزمة الصندوق المغربي للتقاعد بصيغة مخالفة، 28% من الميزانية يا رئيس حكومتنا يتم تبذيرها» ويرد البيان عما كان أدلى به السيد بوزكيري وهو عضو مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، واعتبر المدير العام أن تصريحاته تضمنت معطيات مجانبة للصواب تقتضي الرد.

الصندوق المغربي للتقاعد يرد في بيان حقيقة

نشرت جريدة العلم في عددها 22859 بتاريخ 20 مارس 2014 على صفحتها الأولى مقالا منسوبا للسيد محمد بوزكيري عضو مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، تضمن معطيات مُجانبة للصواب تقتضي الرد طبقا للتشريع الجاري به العمل.

وبهذا الخصوص، يُشار إلى أن الحكامة الممارسة داخل الصندوق تستجيب للمعايير الوطنية والدولية، حيث تستند إلى هيئات تمثيلية تتألف من مجلس إداري مُكون من 14 عضوا ولجنة دائمة منبثقة عنه ولجنتي دعم هما لجنة التدقيق ولجنة تحصيص الأصول، كما أن منح تفويض لمدير الصندوق وسحبه يُعد من اختصاصات المجلس الإداري المقررة بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية والتي يمارسها خلال اجتماعاته وليس خارجها من طرف عضو أو أقلية من الأعضاء، علما أن الولاية الحالية لهذا المجلس ستنتهي عند متم شهر يونيو المقبل. وأحسن دليل على نجاعة حكامة الصندوق أنه يتقلد حاليا وللمرة الثانية، مهام نيابة رئاسة اللجنة التي تكلفت بالحكامة الجيدة داخل الجمعية الدولية للحماية الاجتماعية. وللإشارة فقط، فإن مصلحة سكرتارية هيئات الحكامة قامت خلال سنة 2013 بتهييء ما مجموعه 34 اجتماعا لأجهزة الحكامة بما يناهز 3 اجتماعات كل شهر، وهو ما يدل على الشفافية التي تميز تسيير هذه المؤسسة.

أما عن وضعية نظام المعاشات المدنية، فإن جميع المعطيات التي ينشرها الصندوق تم التصديق عليها من طرف مكاتب خبرة خارجية مختصة ولا مجال للتشكيك فيها. وقد سبق للمجلس الإداري للصندوق أن أصدر منذ سنة 2010 عدة توصيات حول موضوع الإصلاح المعلوماتي لهذا النظام مع تذكير الحكومة باستعجالية اتخاذ قرار في الموضوع في كل دورة كان آخرها تلك المنعقدة بتاريخ 7 يناير 2014. وفي هذا السياق، أكد المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الصادر في يوليوز 2013 على هشاشة التوازنات المالية للنظام المذكور وعلى استعجالية اتخاذ القرارات الكفيلة بإعادة توازنه المالي.

وفيما يتعلق بميزانية الصندوق، فتتم المصادقة عليها من طرف المجلس الإداري قبل عرضها على تأشيرة المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، ويخضع صرفها للمراقبة القبلية (مراقب الدولة والخازن المؤدي) والبعدية (التدقيق الخارجي، المجلس الأعلى للحسابات...). ويُذكر أن ميزانية التسيير والتجهيز وميزانية تدبير المحفظة المالية لم تتجاوز سنة 2013 نسبة 70،0% من مجموع موارد الصندوق التي لا تدخل ضمنها الاحتياطيات المالية التي تناهز 80 مليار درهم ولا إراداتها.

وهذا المؤشر يُعد الأدنى عما هو معمول به على الصعيد الوطني بالنسبة للمؤسسات المماثلة (علما أن ميزانية التسيير تُشكل فيها المصاريف القارة المتعلقة بأجور المستخدمين نسبة 80%).

وقد عرفت خدمات الصندوق تطورا مهما وذلك في إطار تنفيذ التزامات مُبرمة مع الدولة برسم عقد البرنامج 2011 - 2013 التي شهدت إنجازات مهمة أدت بالمجلس الإداري الى الموافقة على متابعة نفس نهج التعاقد مع الدولة برسم فترة 2014 - 2016. وفيما يخص عملية مراقبة الحياة والحقوق طبقا للقوانين الجاري بها العمل، فإن الصندوق عمل على تبسيط إنجازها من خلال إبرام اتفاقيات مع عدد من الأبناك والتنسيق مع وزارة الداخلية.

وفيما يرتبط بقرار مع عمارة الصندوق الكائنة بساحة الجولان بالرباط، فقد استأثر هذا الموضوع بحيز كبير من أشغال المجلس واللجنة الدائمة المنبثقة عنه منذ سنة 2010، حيث سبق لهذا المجلس الموافقة على بيع العمارة المذكورة عن طريق المنافسة المفتوحة للعموم. ونظرا لعدم التوصل بأي عرض في الموضوع تمت الموافقة بأغلبية أصوات أعضاء المجلس على بيع العمارة المذكورة الى الدولة عبر مديرية أملاك الدولة.

وجدير بالذكر، أن السيد محمد بوزكيري كان قد تقدم مع عضو آخر من المجلس الإداري للصندوق بشكاية لدى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالرباط تضمنت تهما وادعاءات مُجانبة للصواب. وعلى إثر تحقيق في الموضوع أمرت به النيابة العامة، قررت هذه الأخيرة حفظ الملف لانعدام الإثبات وذلك بموجب شهادة الحفظ رقم 14/31 ش ح بتاريخ 7 مارس 2014، وهو ما يدحض مزاعم العُضوين المذكورين.